

Distr.: General  
25 January 2008  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الدورة السابعة عشرة

فيينا، ١٤-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة وتدابير مواجهتها:  
توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات  
والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع  
الجريمة والعدالة الجنائية

الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة وتدابير مواجهتها: توحيد جهود  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء  
وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية  
مذكرة من الأمانة

### ملخص

أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرّره ٢٠١٢/٢٠٠٧، "الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة وتدابير مواجهتها: توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية"، كبنء في جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتتضمن هذه المذكرة ملخصاً لأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال اتجاهات الجريمة وتدابير مواجهتها. وتشير على وجه الخصوص إلى جمع البيانات عن الجريمة والعدالة الجنائية، من خلال تحليل دراسي الأمم المتحدة الاستقصائيين التاسعة والعاشرة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، وعدد من مصادر البيانات الدولية ذات الصلة. وتقدّم نظرة شاملة عن دراسات وأنشطة محدّدة أُجريت عام ٢٠٠٧ في مجالات الجريمة والتنمية والتجارة بالأشخاص والفساد.



## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	١-١١ ..... أولا- السعي إلى الحصول على بيانات أفضل
٦	٢٠-١٢ ..... ثانيا- الاتجاهات العامة
٩	٢٧-٢١ ..... ثالثا- دراسات عن الفساد والاتجار بالأشخاص
١١	٣٣-٢٨ ..... رابعا- مزيد من العمل واستنتاجات
١٣	٣٥-٣٤ ..... خامسا- توصيات

## أولاً - السعي إلى الحصول على بيانات أفضل

- ١ - تنص استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على أنه "يتعين أن تكون السياسات الفعالة قائمة على معلومات دقيقة. وتحليل السياسات والاتجاهات ضروري لقياس الاتجاهات وإبراز المشاكل والاستفادة من الدروس وتقييم الفاعلية... ويتطلب دعم وتعزيز التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لمواجهة الجريمة والعقابر غير المشروعة معلومات أفضل وقدرة وطنية أكبر على جمع البيانات".<sup>(١)</sup>
- ٢ - وفي مجال الجريمة والعدالة الجنائية، فإن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية هي الأداة الرئيسية المستخدمة في جمع البيانات، بحيث تجمع إحصاءات عن الشرطة والنظام القضائي من جميع الدول الأعضاء تقريباً. وقد أُنجزت تسع دراسات استقصائية حتى الآن، تمثل بيانات عن الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٧٦ و٢٠٠٤.<sup>(٢)</sup> وعقب تنقيحات وأعمال تحضيرية واسعة النطاق، عُمِّت الاستبيانات الخاصة بالدراسة الاستقصائية العاشرة في عام ٢٠٠٧.<sup>(٣)</sup>
- ٣ - وبناء على توصيات اجتماع فريق الخبراء المعقود في عام ٢٠٠٦،<sup>(٤)</sup> وضع المكتب خطة لزيادة وتيسير ردود البلدان على دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية. وتتضمن الخطة تحليلاً لنماذج الردود واستقصاء لمستخدمي النتائج.
- ٤ - ويهدف تحليل نماذج الردود إلى وصف سلوك البلدان فيما يتعلق بالاستجابة من حيث المدة المستغرقة لإعادة الاستبيان والقدرة على تقديم بيانات توافق أبوابه المختلفة. ويبيّن تحليل مدة الاستجابة أن غالبية البلدان التي رُدّت على الدراسات الاستقصائية السابعة والثامنة والتاسعة إما التزمت بالآجال المحددة وإما تجاوزتها بمدة تقل عن شهر. ويشير ذلك إلى أن الأجل المعتمد حالياً يتيح وقتاً كافياً لتقديم الردود.

(١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٧، المرفق، الفقرتان ١٢-١٣.

(٢) توجد النتائج والردود على الموقع الشبكي التالي: <http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/United-Nations-Surveys-on-Crime-Trends-and-the-Operations-of-Criminal-Justice-Systems.html>.

(٣) يمكن تنزيل الاستبيان في لغات الأمم المتحدة الرسمية الست من الموقع الشبكي <http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Tenth-United-Nations-Survey-on-Crime-Trends-and-the-Operations-of-Criminal-Justice-Systems.html>.

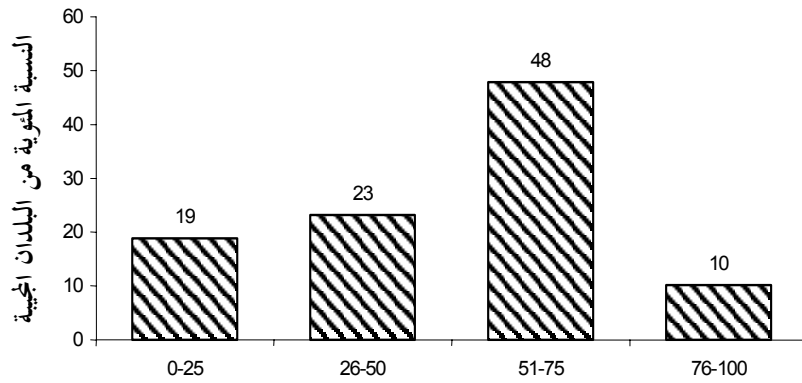
(٤) انظر الوثيقة E/CN.15/2006/4.

٥- وأظهر تحليل الردود أن ١٩ في المائة من البلدان تمكنت من تقديم إجابات على أقل من ربع الأسئلة، وأجابت ٢٣ في المائة منها على أقل من النصف ولكن أزيد من الربع، بينما تمكنت أغلبية الدول من الرد على أزيد من نصف الأسئلة (انظر الشكل الأول).

٦- وفيما يتعلق بالقدرة على الإجابة على أسئلة مختلفة، لوحظ أن نحو ٩٠ في المائة من البلدان المجيبة قدّمت بيانات عن الجرائم المسجلة لدى الشرطة. وتضمّن زهاء ٨٠ في المائة من الاستبيانات المعادة إحصاءات عن السجون. والباب الذي حصل على أدنى معدل من الردود هو الباب الذي يتناول إحصاءات المحاكم والملاحقة القضائية، لا سيما فيما يخص توزيع أحكام الإدانة والملاحقة حسب نوع الجريمة.

#### الشكل الأول

#### معدلات الرد على متغيرات الاستبيان في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية التاسعة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية



النسبة المئوية من متغيرات الاستبيان التي أجيب عليها

٧- ووافق مائة وعشرون من مستخدمي بيانات دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة على الرد على استقصاء للمستخدمين بإعادة استبيان للمكتب يمكن تنزيله من الإنترنت وتقديم معلومات عن الجوانب الديموغرافية وتعليقات.<sup>(5)</sup> ويشكّل الأكاديميون أزيد من ثلثي المستخدمين، ومقرّرو السياسات ١٥ في المائة منهم. ويوجد أغلب المستخدمين في أوروبا والقارة الأمريكية، بينما ليس هناك سوى ١٥ في المائة منهم في آسيا

(5) يمكن الحصول على الاستمارة الخاصة باستبيان المستخدمين في الموقع الشبكي <http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Ninth-United-Nations-Survey-on-Crime-Trends-and-the-Operations-of-Criminal-Justice-Systems.html>.

وأوقيانوسيا وأفريقيا. وتُعتبر الإحصاءات التي تتناول الشرطة أكثر أنواع الإحصاءات المدروسة باهتمام، وتليها الإحصاءات المتعلقة بالملاحقات والسجون والمحاكم.

٨- وعملا بالنتائج المذكورة أعلاه وتوصيات اجتماع فريق الخبراء المعقود في عام ٢٠٠٦ بشأن سبل ووسائل تحسين جمع البيانات،<sup>(٤)</sup> وكذلك مشاورات المتابعة، نُقِّح الاستبيان برمته. وقد بُذلت جهود لتحقيق معدلات استجابة أكبر والحصول على بيانات أحسن جودة بوضع استبيان مُفصّل يكون، في الوقت نفسه، أيسر استخداما.

٩- ويرتبط معظم التغييرات المدخلة على الاستبيان بتعاريف الجريمة وبوضع نظام يهدف إلى القضاء على حالات الغموض في التفسير وحل مشاكل اتساق البيانات المجمعة. وقد أُضيفت فئات جديدة من الجرائم وغيّرت تعاريف فئات أخرى تغييرا طفيفا بغية مواءمتها مع الصكوك الدولية أو غير ذلك من عمليات جمع البيانات على الصعيد الدولي. ويعرض الجدول أنواع الجرائم الجديدة التي جرى التحري عنها من خلال الدراسة الاستقصائية العاشرة.

#### تعاريف الجرائم وفئاتها الجديدة الواردة في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العاشرة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية

التعاريف الجديدة	التعاريف السابقة
محاولة القتل العمد بسلاح ناري	القتل العمد بسلاح ناري (لا تضم هذه الفئة أي فئة فرعية عن المحاولات)
الاتجار بالمخدرات	الجرائم المرتبطة بالمخدرات (لا تضم هذه الفئة أي فئة فرعية عن الاتجار بالمخدرات)
الاحتيال الاقتصادي	الاحتيال
الفئات الجديدة	
الاتجار بالأشخاص	لم يكن واردا في الدراسات الاستقصائية السابقة
تهريب المهاجرين	
المشاركة في الجماعات الإجرامية المنظمة	
جرائم تزوير العملات	

١٠- وأُعد مرفق للاستبيان بالتشاور مع المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية (يوروستات) من أجل جمع معلومات مفصلة عن السياق الذي تُرتكب فيه الجرائم وبيانات فوقية. فيُعطى الجيبون، على سبيل المثال، فرصة وصف ردودهم على الأسئلة التي تتناول تعاريف معقدة بالإشارة إلى مدى انطباق مختلف الفئات الفرعية من التعاريف. ونظرا إلى

الحاجة إلى جمع عدد كبير من البيانات، اقتصرت تلك العملية في البداية على نوعين من الجرائم، وهما القتل العمد وسرقة السيارات.

١١- وتتضمن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية باباً يهدف إلى وضع إجراءات أكثر فعالية للوصول إلى الجهة المناسبة التي تُقدّم المعلومات اللازمة على الصعيد القطري. وفي إطار الجهود المبذولة من أجل زيادة الاستجابة كماً ونوعاً للدراسة الاستقصائية، يخطط المكتب للإبقاء على اتصال وثيق مع مقدمي المعلومات، واستبانة احتياجاتهم من المساعدة في الرد على الاستبيان أو في توفير البيانات، وتقديم المساعدة من خلال التدريب وإقامة الشبكات على المستوى الإقليمي.

## ثانياً- الاتجاهات العالمية

١٢- أعدّ المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، تقريراً يستند إلى تحليل للدراسات الاستقصائية السابعة والثامنة والتاسعة لاتجاهات الجريمة في أوروبا وأمريكا الشمالية.<sup>(6)</sup> وصاغ التقرير عدد من الخراء، وهو يدرس اتجاهات الجرائم المسجلة لدى الشرطة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٤، ومعدلات إصدار الأحكام والإدانة فيما يتعلق بأنواع مختارة من الجرائم، والاتجاهات التي تميز المساجين. ويستخدم التقرير أيضاً مزيداً من مصادر البيانات لتقديم تحليل أوسع نطاقاً في مجالات قضاء الأحداث، والأجانب في السجون، والمنهجية التي تتبعها الشرطة في تسجيل الأحداث الإجرامية.

١٣- وتعتبر الدراسات الاستقصائية للضحايا مصدراً هاماً للمعلومات عن الجرائم. فهي تُقدّم وجهة نظر المواطنين فيما يخص التجارب المتعلقة بالجريمة، وتكمل بذلك سجلات الشرطة من الجرائم المبلغ عنها. وصدر في مستهل عام ٢٠٠٨ تقرير يتضمن نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن ضحايا الجريمة، التي شملت ٣٠ بلداً و٣٣ عاصمة أو مدينة رئيسية.<sup>(7)</sup> ونتائج الدراسة مماثلة لنتائج دراسات استقصائية سابقة أجريت باتباع منهجية متسقة. ويبيّن التقرير أن مستويات الجريمة التي قاستها الدراسة، في البلدان الصناعية، قد انخفضت انخفاضاً كبيراً خلال العقد الماضي. فقد تعرّضت ١٦ في المائة، في المتوسط، من

(6) K. Aromaa and M. Heiskanen (eds.), *Crime and Criminal Justice in Europe and North America – 1995-2004* (Helsinki, HEUNI, 2008).

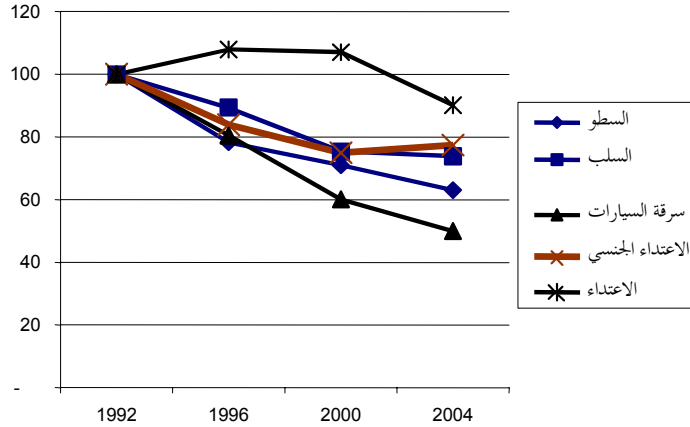
(7) J.J.M. van Dijk, J. N. van Kesteren and P. Smit. *Criminal Victimization in International Perspective, Key findings from the 2004-2005 ICVS and EU ICS* (The Hague, Boom Legal Publishers, 2008).

الأسر المستجوبة لشكل واحد على الأقل من أشكال الإيذاء خلال السنة السابقة للدراسة الاستقصائية. ويُعتبر ذلك المعدل أعلى بكثير في المناطق الحضرية، إذ يصل إلى متوسط نسبته ٢٢ في المائة. ومع أن عددا قليلا فقط من البلدان المشمولة بالتقرير ينتمي إلى المناطق النامية، فقد لوحظ أن معدلات جرائم العنف أكثر ارتفاعا في البلدان النامية. فمعدلات السلب في مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا، على سبيل المثال، تُمثّل خمسة أضعاف معدلات السلب الملحوظة في مدن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا. وعلاوة على ذلك، وكما كان الحال بالنسبة إلى استقصاءات السنوات السابقة، فإن عمليات السلب والاعتداء بالأسلحة النارية أكثر انتشارا في مدن البلدان النامية.

١٤- ويبيّن الشكل الثاني الاتجاهات في معدلات السطو والسلب وسرقة السيارات والاعتداء الجنسي والاعتداء، استنادا إلى ردود ١٤ بلدا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالضحايا. وتشير الاتجاهات إلى تراجع وقوع جميع هذه الأنواع الخمسة من الجرائم في سنة ٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٩٢، بما في ذلك الاعتداء الذي كان معدله أعلى في سنتي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ مقارنة بسنة ١٩٩٢. ورغم أن هذه الاتجاهات تقتصر على عدد قليل من البلدان الصناعية حيث يُبلغ عن الجرائم بانتظام، فإنها تتسق مع الاتجاهات الملحوظة في سجلات الشرطة عن الجرائم.

الشكل الثاني

اتجاهات الجرائم، ١٩٩٢-٢٠٠٤، حسبما وردت في الدراسات الاستقصائية للضحايا في ١٤ بلدا



المصدر: صياغة المكتب لبيانات مستمدة من J.J.M. van Dijk, et al. مرجع مذكور سابقا، و *The Burden of Crime in the EU: A Comparative Analysis of the European Survey on Crime and Safety (EU ICS 2005)* (Brussels, Gallup Europe, 2005). يقع، من ضمن ١٤ بلدا قُدّم مجموعات كاملة من البيانات، ٢ في القارة الأمريكية و ١١ في أوروبا و ١ في أوقيانوسيا.

١٥ - وبمبادرة من المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، دعمها المكتب ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة ووكالة الإحصاء الكندية، استُهل في عام ٢٠٠٢ استقصاء دولي بشأن العنف ضد المرأة. وصدر في عام ٢٠٠٧ تقرير يتضمن النتائج المستقاة من ١١ بلدا مشاركا.<sup>(8)</sup> وتشير نتائج الاستقصاء إلى أن العنف قاسم مشترك في حياة نسبة كبيرة من النساء. فقد تعرّضت نسبة هامة من النساء في البلدان المشمولة بالاستقصاء للعنف الجسدي أو الجنسي مرة أو أكثر منذ أن بلغن ١٦ سنة أو خلال الطفولة. وكانت معدلات العنف الذي تعرّضت له النساء (إما من جانب شريك حميم وإما على يد أجنبي) خلال السنة السابقة للاستقصاء أعلى في البلدين الناميين المشمولين بالدراسة.

١٦ - واستُخدمت بيانات المكتب لإجراء تحليل مُركّز من أجل توفير مدخلات لدراسات عن الجريمة والمخدرات والتنمية. وخلال فترة الإبلاغ، واصل المكتب إجراء سلسلة الدراسات عن المخدرات والجريمة بنشر تقريرين رئيسيين هما: *Crime and Development in Central America: Caught in the Crossfire* (والسندان)،<sup>(9)</sup> و *the Caribbean Crime, Violence and Development: Trends, Costs and Policy Options in* (الجريمة والتنمية في أمريكا الوسطى: بين المطرقة ومنطقة الكاريبي).

١٧ - وتناول التقرير بشأن الجريمة والتنمية في أمريكا الوسطى الصلات القائمة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاتجار بالمخدرات والجريمة والفساد وثقافة العصابات، وركّز على أهمية التنمية والعدالة وحسن التدبير والأمن في الخروج من الدائرة المفرغة.

١٨ - وأصدر المكتب بالاشتراك مع البنك الدولي التقرير عن الجريمة والعنف والتنمية في منطقة الكاريبي. وحدد التقرير العوامل التي تجعل منطقة الكاريبي عرضة للجريمة والعنف، وأبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتصدي لهما على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١٩ - واستكشفت تقارير المكتب الأخيرة أيضا الصلة بين الطلب المتزايد على المخدرات في أوروبا وتحسُّن الأمن عبر طرق التهريب التقليدية والحاجة إلى سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن في بعض بلدان غرب أفريقيا. وأبرز المكتب في التقرير المعنون *Cocaine Trafficking in West Africa: The threat to stability and development (with special reference to Guinea-Bissau)*

H. Johnson, N. Ollus and S. Nevala, *Violence against Women: An International Perspective* (8) (New York, Springer-Verlag, 2007).

(9) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع B.07.IV.5.



(الاتجار بالكوكايين في غرب أفريقيا: تهديد الاستقرار والتنمية) (مع إشارة خاصة إلى غينيا-بيساو)) حركة الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا. وفي هذه المنطقة التي تعاني فعلا من الفقر والأوبئة، أضحت الأموال المتأتية من المخدرات تُشوه الاقتصادات الهشة وتجعل الفساد ينفذ إلى هياكل الدولة. ويخلص التقرير إلى أن هناك حاجة مُلحة للتعاون الإقليمي والمساعدة الدولية فيما يتعلق بعمليات الشرطة ومكافحة المخدرات بغية منع الجريمة المنظمة من أن تصبح راسخة في بلدان مثل غينيا-بيساو.

٢٠- وتمشيا مع استراتيجية المكتب الرامية إلى تعزيز المعارف بشأن اتجاهات مسائل المخدرات والجريمة عبر العالم، سيصدر المكتب في مستهل عام ٢٠٠٨ تقريره عن الجريمة وما يترتب عليها من أثر في البلقان وبلدان أخرى. ويدرس التقرير البيانات المتاحة بشأن الجريمة التقليدية والجريمة المنظمة المرتبطة بجنوب شرق أوروبا. ورغم الاعتراف بالحاجة إلى مزيد من العمل في مجالات الفساد وإصلاح الجهاز القضائي وسيادة القانون، خلص التقرير إلى أن الوضع قد تحسن تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

### ثالثا- دراسات عن الفساد والاتجار بالأشخاص

٢١- فيما يتعلق بوضع استبيان ومنهجية دولية موحدة للدراسات الاستقصائية للجريمة والفساد في القطاع الخاص، أُجري لأول مرة استقصاء شامل في الرأس الأخضر.<sup>(10)</sup> وتبين النتائج، التي نُشرت في عام ٢٠٠٧،<sup>(11)</sup> إمكانات تلك الآلية من آليات جمع البيانات باعتبارها أداة لرصد المواقف في القطاع الخاص تجاه الرشوة والفساد والاحتيال والابتزاز وعدة أشكال أخرى من الجرائم التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبلد ما.

٢٢- وانطلق في عام ٢٠٠٧ تقييم أساسي لنزاهة قطاع العدالة وقدراته في نيجيريا.<sup>(12)</sup> وستكون نتائج التقييم، الذي يضطلع المكتب بتنسيقه مع اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية، أداة حيوية للحكومات والجهات المانحة في تحسين نظام العدالة في المجالات الرئيسية التالية: (أ) زيادة الثقة العامة في المحاكم؛ (ب) تحسين الوصول إلى العدالة؛ (ج) رصد

(10) في إطار مشروع "تعزيز سيادة القانون في الرأس الأخضر" (CAVE JIMLOC - CPV/S30).

(11) *Inquérito sobre o crime e a corrupção em Cabo Verde* (Ministry of Justice of Cape Verde and NODC, 2007)، ويرد ملخص في *Study on Crime and Corruption in Cape Verde* (Ministry of Justice of Cape Verde and UNODC, 2007).

(12) في إطار مشروع "دعم اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية وهيئة القضاء في نيجيريا"، الذي يهدف إلى تعزيز نزاهة الجهاز القضائي وقدرات اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية وهيئة القضاء في نيجيريا.

التوقيت المناسب لإجراءات المحاكمة ونوعيتها؛ (د) زيادة كفاءة وفعالية إجراءات المحاكمة؛ (هـ) تحسين التنسيق داخل نظام العدالة الجنائية.

٢٣- وقد تواصل تنقيح الاستبيانات المستخدمة لتقييم الفساد في قطاع العدالة، في إطار دراسات استقصائية تجريبية لقطاع العدالة في أفغانستان. ووفقا لبعثة تقييم الجدوى، ووضع أدوات الاستقصاء والتدريب في السياق المناسب، ويجري المكتب دراسة استقصائية تجريبية بشأن الفساد في أوساط القضاة والمدعين العامين والمحامين في خمس مقاطعات في أفغانستان. ويُتوقع أن يكتمل التقرير في منتصف عام ٢٠٠٨.

٢٤- وقد شرع المكتب في أحد مكوّنات البحث في إطار مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، يهدف إلى تكوين نظرة شاملة عما يُجمع حاليا على صعيد الحكومات في كل البلدان من بيانات رسمية عن الاتجار بالأشخاص. وتُجمع معلومات عن عدد التحريات والملاحقات وأحكام الإدانة في حق المتحررين في السنوات القليلة الماضية. وتحاول الدراسة، في الوقت ذاته، أن تقوم، حيثما توفّرت معلومات ذات صلة، بتقييم عدد الضحايا المحددين رسميا والذين يتلقون مساعدة من السلطات المختصة خلال الفترة الزمنية نفسها؛ وسمات المجرمين والضحايا؛ والإطار المؤسسي الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك التشريعات وخطط العمل المعيّنة.

٢٥- ويُتوقع أن تبرز النتائج البيانات "الحقيقية" المتاحة عن الاتجار بالأشخاص والثغرات الرئيسية الموجودة على مستوى المعلومات. وسيؤدي البحث إلى تكوين نظرة شاملة عالمية عن وضع الاتجار بالبشر استنادا إلى معلومات رسمية. ومن المقرر أن ينتهي جمع البيانات في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، وسيُصاغ تقرير بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٢٦- وفي إطار العمل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي من أجل الوصول إلى معلومات قابلة للمقارنة عن الجريمة والإيذاء، والذي ينبثق من عدة ولايات قانونية على صعيد الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك معاهدة أمستردام واستراتيجية الألفية لمنع الجريمة المنظمة، أنشئ فريق من الخبراء في عام ٢٠٠٧. وشمل التقدّم المحرز وضع مفاهيم من أجل جمع معلومات قابلة للمقارنة عن الجريمة التقليدية والجريمة المنظمة. وفي هذا الإطار، شكّل فريق فرعي من الخبراء بهدف وضع مؤشرات عن الاتجار بالأشخاص.

٢٧- وقرّر الفريق الفرعي اعتماد نهج طريقة دلفي (Delphi-method)<sup>(13)</sup> لاختيار المؤشرات الخاصة بالأشكال الثلاثة من الاتجار بالبشر. وبغية اختيار المؤشرات، سيُجرى تمرين على طريقة دلفي يتكون من ثلاث جولات يشمل نحو ١٥٠ خبيراً أوروبياً في مجال الاتجار بالأشخاص. والمكتب طرف في لجنة توجيهية تضم خمسة أعضاء وتُعنى بتوجيه التمرين. ويُتوقع أن تتاح النتائج، بما في ذلك قائمة المؤشرات، في حدود الربع الثاني من عام ٢٠٠٨.

#### رابعاً- مزيد من العمل واستنتاجات

٢٨- يساهم المكتب، بطلب من الحكومات المهتمة، في بناء القدرات على جمع البيانات عن الجريمة والإبلاغ عنها، بما في ذلك من خلال الترويج للدراسات الاستقصائية الخاصة بالجريمة والإيذاء. وتضطلع حالياً فرقة عمل يقودها المكتب واللجنة الاقتصادية لأوروبا بإعداد دليل عن الدراسات الاستقصائية للضحايا. وسيوفّر الدليل مبادئ توجيهية منهجية لتصميم استقصاءات وطنية للضحايا، وسيضمن "استيانا أساسياً"، يستند إلى طائفة، مختبرة اختباراً جيداً، من المؤشرات الهامة في مجال السياسات والبحوث، من بين أكثر المؤشرات التي تشتملها استقصاءات الضحايا. ومن المتوقع أن يُستخدم الدليل والاستبيان الرئيسي استخداماً واسع النطاق، إلى جانب دليل وضع نظام لإحصاءات العدالة الجنائية،<sup>(14)</sup> من أجل بناء القدرات المؤسسية على إجراء دراسات استقصائية للضحايا، وسيساهم ذلك في زيادة نوعية الإحصاءات الدولية المقارنة وتوافرها وإمكانية مقارنتها دولياً.

٢٩- ويهدف مشروع المكتب عن "جمع البيانات المتعلقة بمشاكل المخدرات والجريمة والإيقاع بالضحايا وتحليل اتجاهاتها في أفريقيا"، الذي يمولّ من حساب التنمية، إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية القائمة بتدريب أفرادها ومساعدتها على إجراء دراسات استقصائية للضحايا وإنشاء نظام لجمع البيانات وتحليلها بشأن المخدرات والجريمة. ويُعتبر المشروع أحد مكونات مبادرة المكتب المسماة "بيانات من أجل أفريقيا" (Data for Africa). وخلال عام ٢٠٠٧، أُجريت الأعمال التحضيرية للعديد من الدراسات الاستقصائية في بلدان أفريقية، مما أدى إلى القيام بعمل ميداني في أوغندا (أُكمل بالفعل)، ومصر وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويجري التحضير لمزيد من الدراسات الاستقصائية في بوركينا فاسو ورواندا.

(13) تستند طريقة دلفي إلى عملية منظمة لجمع المعارف وتحليلها من جانب فريق من الخبراء بواسطة مجموعة من الاستبيانات تتخللها آراء مرتبعة خاضعة للمراقبة.

(14) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.XVII.6.

وتُنسَّق الأنشطة، التي تدخل في إطار مبادرة بيانات من أجل أفريقيا، بتعاون وثيق مع المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

٣٠- ويعمل المكتب على تحديد المؤشرات الرئيسية للجريمة التقليدية واستحداث مؤشرات للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك وضع تعاريف مناسبة لأغراض جمع البيانات، ومؤشرات جديدة لهذا النوع من الجرائم. ويُضطلع بجزء من هذا العمل بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، وذلك بمشاركة المكتب في فريق الخبراء المعني بالاحتياجات السياسية الخاصة بالبيانات عن الجريمة والعدالة الجنائية<sup>(15)</sup> والفريقين الفرعيين المعنيين بالاتجار بالأشخاص وإحصاءات العدالة الجنائية. واجتمع فريق الخبراء مرتين في عام ٢٠٠٧، ودفع العمل نحو وضع نظام على صعيد الاتحاد الأوروبي لتصنيف الأعمال الإجرامية. وفي الوقت ذاته، اضطلع فريق مواز، أنشئ ضمن يوروستات،<sup>(16)</sup> بإحراز تقدّم في العمل المنهجي المتعلق بالمؤشرات المختارة وجمع البيانات.

٣١- وبغية توسيع نطاق قاعدة المعلومات عن المؤشرات المختارة، يعمل المكتب على تحقيق فهم أفضل لنماذج القتل العالمية والإقليمية من خلال إجراء بحث عن الإحصاءات المتوافرة عن القتل من مصادر متعددة. وسيُجمع ذلك البحث مع تحليل الردود على مرفق الدراسة الاستقصائية العاشرة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. وستُحلّل النتائج في إطار مبادرات البحث الجارية، مثل العمل المشترك مع يوروستات<sup>(17)</sup> والمنظمة غير الحكومية "الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة" (Small Arms Survey).<sup>(18)</sup>

٣٢- وتعاون المكتب خلال فترة الإبلاغ، تماشيا مع استراتيجيته الخاصة بالسياسات وتحليل الاتجاهات، مع كيانات ضمن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية بشأن المبادرات الرامية إلى تحسين البيانات عن الجريمة وتعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات. وقد شارك، على وجه الخصوص، في العملية الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل وضع مؤشرات

(15) أنشأت فريق خبراء المفوضية الأوروبية من أجل توجيه العمل الرامي إلى تحديد مؤشرات مختارة عن الجرائم.

(16) فريق عامل يمثل هيئات الإحصاء التابعة للدول الأعضاء، أنشأه المديرين الأوروبيون للإحصاءات الاجتماعية وينسقه يوروستات.

(17) انطلق العمل المشترك بين المكتب ويوروستات على تعزيز المعارف بشأن توافر إحصاءات الجريمة ونوعيتها على صعيد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٦، بتحليل مرفق الدراسة الاستقصائية التاسعة، بشأن قدرة البلدان على جمع إحصاءات عن الجريمة والعدالة الجنائية.

(18) ربما يقدم تحليل قاعدة البيانات عناصر لمساهمة المكتب في وضع تقرير أساسي عن العبء العالمي المترتب على العنف المسلح يُنشر في عام ٢٠٠٨ تحت رعاية إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

لقياس العنف ضد المرأة.<sup>(19)</sup> وشارك المكتب في اجتماع فريق من الخبراء نظمتها اللجنة الإحصائية واللجنة الاقتصادية لأوروبا وشعبة النهوض بالمرأة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. وشدد المكتب على أهمية وضع مؤشرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل القائم في مجال تقييم اتجاهات الجريمة ورصدها، بما في ذلك دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والدراسات الاستقصائية الموحدة لضحايا الجريمة. وعقب ذلك الاجتماع، يواصل المكتب تقديم الدعم لتنقيح مشروع قائمة مؤشرات مقترحة ووضع طرائق ومعايير موحدة لجمع البيانات.<sup>(20)</sup>

٣٣- وفي مجال مؤشرات قضاء الأحداث، وبالإضافة إلى نشر دليل قياس مؤشرات قضاء الأحداث،<sup>(21)</sup> يواصل المكتب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة استكشاف سبل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في جمع بيانات منهجية عن الأطفال الجانحين.

## خامساً - توصيات

٣٤- يوصى بأن تحت اللجنة الدول الأعضاء على الالتزام بالإبلاغ المنتظم عن البيانات الخاصة باتجاهات الجريمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال مشاركة منهجية في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والدراسات الاستقصائية لضحايا الجريمة. ويوصى على وجه الخصوص بأن تشجّع اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العاشرة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والدراسات الاستقصائية التي تليها.

(19) طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٨ من قرارها ١٤٣/٦١، المعنون "تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة"، إلى اللجنة الإحصائية أن تقوم، بالتشاور مع لجنة وضع المرأة، ومع الاستفادة من العمل الذي قامت به المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، بوضع واقتراح مجموعة من المؤشرات الممكنة بشأن العنف ضد المرأة، بغرض مساعدة الدول على تقييم نطاق العنف ضد المرأة ومدى تفشيته وتكرار حدوثه.

(20) انظر التقرير الذي سيصدر لاحقاً عن اجتماع فريق الخبراء بشأن مؤشرات قياس العنف ضد المرأة، المعقود من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في جنيف.

(21) [http://www.unodc.org/pdf/criminal\\_justice/06-55616\\_ebook.pdf](http://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/06-55616_ebook.pdf)

٣٥- ويوصى بأن تدعم اللجنة الدول الأعضاء وتشجعها في عملية تطوير القدرات الوطنية على توليد الإحصاءات المتعلقة بالعدالة الجنائية وجمعها، بما في ذلك من جانب الشرطة والمدعين العامين والمحاكم والنظم الجنائية، وعلى وضع دراسات استقصائية تستند إلى البيانات السكانية. ولعلّ اللجنة تود أيضا استكشاف سبل تعزيز القدرة الإحصائية والبحثية على جمع بيانات عن المسائل التي تفرض تحديات، وهي الاتجار بالأشخاص والفساد والأطفال الجانحين والعنف ضد المرأة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.